استعرضت تقرير «المحاسبة» بشأن دراسة أسباب ندب مجموعة من العسكريين للعمل لدى أعضاء المجلس

«الميزانيات» تطالب بضوابط محددة لتوزيع وتخصيص القسائم الصناعية

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي أمس مشروع قانون بربط ميزانية الهيئة العامة للصناعة للسنة المالية 2021/2020، والحساب الختامي للهيئة عن السنة المالية 2019/2018 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنه بحضور وزير التجارة والصناعة خالد الروضان.

واستعرضت اللجنة أيضا تقرير ديوان المحاسبة بشأن دراسة دواعي وأسباب ندب وفرز مجموعة من العسكريين للعمل لدى أعضاء مجلس الأمة.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان سيد عبدالصمد، إن اللجنة بحثت إجراءات الهيئة في توريد الأرباح المحتجزة عن السنوات السابقة للخزانة العامة للدولة تنفيذا للقانون، والتي بينت الهيئة بأنها محل متابعة وأنها في صدد تحويل ما تبقى من تلك المبالغ والبالغة نحو 41 مليون دينار في نهاية الشهر الجاري فيما يخص السنة المالية 2018/2017.

وأضاف عبدالصمد أن اللجنة أكدت ضرورة مراعاة الدقة في تقديرات الميزانية بما يناسب البيانات الفعلية للهيئة لتقليل ما رصدته اللجنة من انحرافات مقارنة بالميزانية التأشيرية للهيئة على مستوى الإيرادات والمصروفات على حد سواء.

وأشار إلى أن اللجنة ناقشت الانحرافات المتعلقة بتحصيل إيرادات القسائم الصناعية فعليًا وتقديريًا علمًا بأن الفرق بين التقدير والتحصيل بدأ يتسع سنويًا، حيث بلغ التحصيل الفعلي في آخر سنة مالية نحو 27 مليون دينار مما هو مقدر لها بـ 31 مليون دينار.

وأوضح أن الهيئة برّرت أسباب ذلك والناتجة عن أمور خلافية ما بين جهات حكومية أخرى ذات الصلة مثل بلدية الكويت بشأن مساحة الارتدادات وإبرام العقود فيها حيث إن تلك الأمور لم تحسم بعد ما أثر على مستوى تحصيل الإيرادات بالنسبة لمنطقتي صبحان والصليبية تحديدًا.

وأضاف عبدالصمد أنه بالنسبة لقسائم الدوحة فإن قرار مجلس الوزراء بوقف تجديد التراخيص كان سببًا في انخفاض الإيرادات لتلك القسائم.

ولفت إلى أن اللجنة لاحظت الانخفاض الحاد في إيرادات رسوم تراخيص الدراكيل الفعلية في السنتين الأخيرتين من 70 ألف دينار إلى 27 ألف دينار، إلا أن التقديرات في الميزانية الجديدة بلغت 150 ألف دينار بالزيادة عن الميزانية السابقة وبشكل مبالغ فيه مقارنة بالبيانات الفعلية.

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات البرلمانية

■ عبدالصمد: بحثنا إجراءات «العامة للصناعة» في توريد الأرباح المحتجزة عن السنوات السابقة للخزانة العامة

وأشار إلى أن اللجنة سبق لها أن ناقشت أن إشراف الهيئة العامة للصناعة على الدراكيل بعد أحد الأعمال والأنشطة غير الصناعية المسندة إليها وبات يؤثر على الغرض الذي أنشئت من أجله كما انتهى إليه ديوان المحاسبة آنذاك حول هذا الشأن.

وقال عبدالصمد إن اللجنة أكدت ضرورة بذل مزيد من الجهد في ظل الوضع القائم في الهيئة وإشرافها على نشاط الدراكيل نحو التنسيق بين الجهات المختصة بشأن إعادة تسعير وتقييم الرمال لتحسين مستوى التحصيل والإيراد بما لا يؤثر على المستهلك وهو ما أكده الوزير في الاجتماع في حال تم الإبقاء على ذلك الاختصاص بالهيئة.

وأضاف أن الوزير أفاد أن الهيئة قامت بحصر الأنشطة غير الصناعية كافة والمسندة إلى الهيئة وبما فيها الدراكيل وجار بحثها في مجلس الوزراء لإسنادها إلى الجهات المختصة.

وأشار إلى تأكيد اللجنة ضرورة تحديد الضوابط والآلية المناسبة في توزيع وتخصيص القسائم الصناعية لمن يستحقها وما يقابلها أيضا من سحب للقسائم لمن يقصر في تنفيذه للمشاريع الصناعية.

وأضاف "مع الأخذ بالاعتبار الأمور الخارجة عن إرادة من منحت له تلك القسائم والتي قد تكون مسؤولية جهات حكومية أخرى بإجراءات قد تعرقل التنفيذ مثل تأخر إيصال التيار الكهربائي وغيرها من الأمور".

وفيما يخص ندب وفرز العسكريين للعمل لدى أعضاء مجلس الأمة قال عبدالصمد إن اللجنة توصلت بعد الدراسة إلى إدراج بعض التوصيات في تقريرها والموافقة عليها بإجماع الحاضرين من أعضاء اللجنة تحقيقا للصالح العام وتسوية للملاحظات الواردة في تقرير ديوان المحاسبة.

وبين عبدالصمد أن تلك الملاحظات مفادها إنهاء فرز العسكريين وعودتهم إلى وظائفهم الأصلية سواء للعاملين لدى أعضاء مجلس الأمة أو لغيرهم إضافة إلى أن يكون تقرير ديوان المحاسبة وتوصياته محل اهتمام مجلس الوزراء لإصدار توجيهاته للجهات العسكرية المعنية بالمسؤولية وتحديد معايير الندب والفرز للعسكريين وتوحيد تشريعاتها.

وقال عبدالصمد في ختام التصريح إن اللجنة أوصت بتكليف الحكومة الرجوع مدنيًا إلى كل وزير أصدر قرارًا بفرز العسكريين في مكتبه للعمل لدى أعضاء مجلس الأمة أو غيرهم بأوامر شفوية لما تسبب به من ضياع لأموال الدولة.

الدمخي يسأل وزير الدفاع عن العقود الخارجية للتسليح والتقرير الفني لطائرات الكاراكال

وجه النائب عادل الدمخي 4 أسئلة إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ أحمد المنصور عن عقود التسليح الخارجية والتقرير الفني لطائرات الكاراكال، وأيضا عن وجود وسطاء أجانب في صفقات التسليح.

ونص السؤال الأول على ما يلي:

1 – لوحظ أن الجيش الكويتي يستعمل الطائرات العمودية نوع البيوما والسوبر بيوما لعدد 13 طائرة منذ شرائها ثم تقلصت أعداد الطائرات إلى 10 طائرات ثم في الآونة الأخيرة 5 طائرات.

فما الدوافع التي دعت الوزارة لزيادة أعداد الطائرات العمودية الكاراكال من 12 طائرة إلى 24 طائرة؟ وهل هناك حاجة حقيقية في ظل وجود طائرات تتبع الحرس الوطني ووزارة الداخلية ووزارة الصحة؟

2 – هل تم اختبار طائرة الكاراكال بالكويت في صيف شهر يوليو أو أغسطس قبل توقيع العقد، كما جاء بملاحظات ديوان المحاسبة أثناء فحص العقد؟

3 – ما الأسباب التي دعت الوزارة إلى عدم استخدام أسطولها الجوي من طائرات النقل (C-17) في نقل طائرات الكاراكال؟

4 – هل تضمن العقد نقل طائرات الكاراكال؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب فما طريقة الشحن للطائرات؟

5 – هل يوجد تأمين لطائرات الكاراكال أثناء الشحن سواء عن طريق الشحن الجوي أو الشحن البحري؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فما نوع التأمين المستخدم؟ يرجى تزويدي بشهادة الشحن المطلوبة.

6 – ما نوع التأمين المستخدم عندما أقلعت أول طائرتين باتجاه الكويت في أواخر شهر نوفمبر 2019؟

7 – ما الإجراءات المتخذة بالوزارة عند علمها بوجود خلل جسيم بالطائرات أثناء الطيران إلى الكويت والذي كان يشكل خطرًا على أرواح الطيارين؟

8 – ما الدوافع التي استندت عليها الوزارة في بلورة رأيها الفني بضرورة تسلم الطائرات الأخرى في ظل وجود خلل جسيم بإحدى الطائرات لم يتم الاستدلال على أسبابه؟

9 – صورة ضوئية من تقرير الطيارين الكويتيين الذين كانوا على متن الطائرتين اللتين حصل بهما الخلل الفني؟

10 – صورة ضوئية من قرار تشكيل اللجنة الفنية المتخصصة التي أعلنت عنها الوزارة من خلال بيانها الصادر بتاريخ 12/02/2020، وتخصصات ومراكز عمل أعضائها.

11 – كشف بأسماء القيادات الوسطى وشاغلي المناصب الإشرافية في قطاع التجهيز الخارجي موضحًا فيه تاريخ التعيين، والتدرجات الوظيفية، والمؤهل الدراسي لكل منهم؟

وطلب في سؤاله الثاني تزويده بما يلي:

كشف بالعقود الخارجية المتصلة بالتسليح والتجهيز الخارجي حسب الجدول المرفق بالسؤال وذلك من تاريخ 01/01/2013 وحتى تاريخ ورود هذا السؤال، مع إرفاق موافقة الجهات الرقابية ولجنة المناقصات في وزارة الدفاع لكل عقد؟

ونص السؤال الثالث على ما يلي:

ورد في وسائل الإعلام بتاريخ 15/02/2020 تصريح الناطق باسم (إيرباص هيلوكوبتر):

"نحن على دراية ببيان وزارة الدفاع الكويتية، لكننا لم نتلق أي إشعار رسمي منها حول وجود خلل في الطائرات المذكورة، ونحن تحت تصرف الوزارة لتقديم أي دعم مطلوب".

يرجى تزويدي بالآتي:

1 – تصريح الشركة في الخبر المشار إليه ينفي وجود أي إشعار رسمي من وزارة الدفاع الكويتية حول وجود خلل رغم ما جاء في بيان الوزارة بتاريخ 12/02/2020 وما جاء في كتاب وكيل الوزارة المساعد للتجهيز الخارجي بالتكليف بتاريخ 29/12/2019 من أن الوزارة بانتظار إصدار تقرير فني من قبل الشركة لما حدث لأول طائرتين.

ما يعني وجود تناقض بين تصريح الشركة وتصريح الوزارة.

فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من المراسلات بين وزارة الدفاع والشركة منذ وقوع الخلل الفني في الطائرتين وحتى تاريخ ورود هذا السؤال؟

ونص السؤال الرابع على ما يلي:

ورد في وسائل الإعلام بتاريخ 16/02/2020 خبر مفاده أن اتفاق التسوية بين الولايات المتحدة و"إيرباص" والذي صادقت عليه محكمة كولومبيا الأمريكية وذكر فيه اسم دولة الكويت في حادثتين:

الأولى: أن "إيرباص" استخدمت مستشارًا لبنانيًا كوسيط بين عامي 1996 و2016 حيث استعانت به الشركة في مبيعات الهليوكوبتر بسبب علاقاته بأعضاء حاليين وسابقين في الحكومة الكويتية، وأن مسؤول "إيرباص" دفع للوسيط اللبناني 800 ألف يورو في صفقة طائرات الهليوكوبتر مع الكويت.

واعتبرت أن استعانة "إيرباص" بهذا الوسيط اللبناني مخالف للوائح الاتجار الدولي للأسلحة الأمريكية.

الثانية: وتكررت الحادثة السابقة مع وسيط أعمال آخر فرنسي الجنسية، وشركته مقيدة في لبنان، واستخدم حسابه البنكي اللبناني لإجراء عملياته مع "إيرباص" لعدة دول منها الكويت وتحصل على 1.4 مليون يورو، وهو ما شكل مخالفة لعدم إفصاح الشركة عن استخدامها وسيطا أجنبيًا في بيع معدات عسكرية.

لذا يرجى تزويدي بالآتي:

1 – هل فتح تحقيق في هاتين الحادثتين في الخبر أعلاه؟

2 – قيمة العمولات التي دفعت للوسيطين المذكورين في الخبر، وما السند القانوني للدفع؟

3 – هل أقيمت دعاوى من أحد الوسيطين في محاكم الكويت أو محاكم خارجية لتحصيل مبالغ العمولات؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بصورة ضوئية من كل الدعاوى التي رفعت من الوسطاء ضد وزارة الدفاع الكويتية محليًا أو خارجيًا؟

العدساني: التنظيم القانوني لعمل غرفة التجارة يحقق المصلحة العامة ويمنع تعارض المصالح

أكد النائب رياض العدساني أهمية إيجاد منظومة قانونية تعمل تحت مظلتها غرفة التجارة والصناعة لوأد تعارض المصالح وتعزيز المصلحة العامة، وأنه مستمر في متابعة القضية بالأدوات البرلمانية المتاحة كافة.

وقال العدساني في تصريح بمجلس الأمة اليوم "غرفة التجارة يجب أن تغطى بقانون ولا يجوز لها أن تأخذ الرسوم خاصة وأنه لا سقف لها ولا لوائح ولا شروط تنظيمية ما يخالف قانون الدولة والدستور.

وشدد على أهمية وجود قانون يغطي أنشطتها ويراقب الدفقات النقدية والسجلات المحاسبية، مشيرًا إلى أنه قام بدوره النيابي لمعالجة هذه القضية منذ سنوات من خلال الأسئلة والاستجوابات إضافة إلى تقديم اقتراح بقانون لتنظيم عمل الغرفة.

وأضاف "سأستمر في متابعة القضية تحقيقا للمصلحة العامة ومنعًا لتعارض المصالح نتيجة تدخل غرفة التجارة في رسم السياسات العامة في عدد من المؤسسات الحكومية خاصة وأن لديها استثمارات وشركات في البورصة".

وتساءل العدساني "كيف ترسم غرفة التجارة السياسات العامة في الجهات الحكومية ومن ضمنها مؤسسة التأمينات الاجتماعية التي تملك ٣٤ مليار دينار"؟

وأشار إلى أن مقترحه يتضمن ألا يكون هناك ممثل من غرفة التجارة سواء في الهيئة العامة للصناعة أو الهيئة العامة للاستثمار أو مؤسسة التأمينات الاجتماعية أو الموانئ ولجنة المناقصات العامة والبنك المركزي، مؤكدًا استمراره في متابعة القضية من خلال جميع الأدوات البرلمانية المتاحة.

ومن جهة أخرى قال العدساني بصفته مقرر لجنة الميزانيات إن اللجنة ناقشت أمس الميزانية والحساب الختامي للهيئة العامة للصناعة، موضحًا أن الاجتماع تطرق إلى قضايا وأمور مهمة فيما يخص أعمال هيئة الصناعة.

العدساني متحدثا للصحافيين

حمدان العازمي يسأل وزير الصحة بشأن قضية النائب السابق فلاح الصواغ

حمدان العازمي

وجه النائب حمدان العازمي سؤالًا إلى وزير الصحة د. باسل الصباح في شأن قضية وفاة النائب السابق فلاح الصواغ جاء فيه:

في 30 أبريل 2019 أصدرت محكمة الجنح حكمها بقضية وفاة النائب السابق فلاح الصواغ حيث أدانت طبيبين أحدهما مسؤول في مركز سعود البابطين للحروق وجراحة التجميل، وقضت المحكمة بحبس الطبيبين لمدة سنة مع وقف النفاذ بتعهد وكفالة 5000 دينار عن تهمة القتل الخطأ.

لذا يرجى إفادتي بالآتي:

– ما العواقب الإدارية والقانونية بحق الطبيبين جراء الحكم الصادر بحقهما؟

– هل صدرت أي قرارات إدارية بحق الطبيبين جراء الحكم إذا كانت الإجابة نعم يرجى تزويدي بنسخة من هذه القرارات مع تزويدي بالسند القانوني لهذه القرارات؟

– هل تم خصم أي علاوات أو مزايا مالية من الطبيبين؟

– هل تم نقل عمل الطبيبين جراء الحكم وهل تم سحب أي من مزاياهم المهنية؟

– هل سحبت رخصة مزاولة المهنة من الطبيبين المدانين؟

الدلال يسأل عن ضوابط إيقاف رحلات «الكويتية» لعدد من الدول ومخالفات شراء طائرات «إيرباص»

وجه النائب محمد الدلال سؤالين إلى وزير المالية عن ضوابط إيقاف رحلات (الكويتية) إلى عدد من دول العالم ومنها إيران بسبب فيروس (كورونا)، وأيضا عن ملابسات صفقة طائرات (إيرباص).

ونص السؤال الأول على ما يلي:

وفقا لوسائل الإعلام المحلية والعالمية ما زال مرض فيروس (كورونا) آخذا بالانتشار وقد وصل إلى عدد من دول الجوار كما حدث في جمهورية إيران الإسلامية وغيرها من دول العالم.

ونظرًا لخطورة انتشار هذا المرض واحتمالية وصوله إلى الأراضي الكويتية في ظل احتمالية إصابة عدد من المواطنين القادمين من جمهورية إيران الإسلامية أو دول أخرى، وفي إطار قيام الخطوط الجوية الكويتية بإيقاف وتعليق حركة الطيران بين الكويت وجمهورية إيران الإسلامية.يرجى إفادتي بالتالي:

1 – ما الضوابط التي بنت عليها الخطوط الجوية الكويتية قراراتها بشأن إيقاف الرحلات الخاصة بطيران الكويتية فيما يتعلق بوجود إصابات انتشار مرض فيروس (كورونا) في عدد من دول العالم ومثال ذلك قرار إيقاف الرحلات إلى جمهورية إيران الإسلامية.

2 – هل يوجد تنسيق بين شركة الخطوط الجوية الكويتية ووزارتي الصحة والداخلية بشأن آلية التعامل مع حركة الطيران الرسمي أو الطيران الخاص الكويتي من عدد من الدول التي انتشر فيها مرض فيروس (كورونا) وإليها؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بصور التنسيق بين تلك الأطراف.

3 – ما الخدمات التي قدمتها شركة الخطوط الجوية الكويتية للمواطنين القادمين من جمهورية إيران الإسلامية بعد انتشار مرض فيروس (كورونا)؟

وجاء في السؤال الثاني ما يلي:

1 – هل اطلعت وزارة المالية أو الهيئة العامة للاستثمار على القضية رقم (1:20CR00021 TFH) المنظورة في الولايات المتحدة الأمريكية والمرفوعة على شركة (AIRBUS SE)؟ وما إجراءات وموقف الوزارة أو الهيئة وشركة الخطوط الجوية الكويتية بشأن البيانات والمعلومات المذكورة في القضية المنظورة؟ وهل يوجد تمثيل قانوني للجهات الحكومية الكويتية وبالأخص شركة الخطوط الجوية الكويتية في تلك القضية؟ وهل وافت الجهات المذكورة ديوان المحاسبة بالبيانات الخاصة بهذه القضية؟

2 – هل أجرت الوزارة أو الهيئة عملية تقييم ومقارنة في الأسعار المدفوعة لشراء أو استئجار طائرات من شركة إيرباص بين كل من شركة الخطوط الجوية الكويتية وعدد من الشركات الخاصة في الكويت التي تشتري أو تستأجر طائرات من شركة إيرباص؟ وهل الأسعار التي تدفعها شركة الخطوط الكويتية مقبولة قانونيًا وماليًا مقارنة بتلك التي تدفعها الشركات الخاصة؟ إذا كانت الإجابة بالنفي يرجى بيان الأسباب.

3 – ما رد الهيئة العامة للاستثمار وشركة الخطوط الجوية الكويتية على التقارير السنوية لديوان المحاسبة بشأن المخالفات والملاحظات المتعلقة بشراء طائرات من شركة إيرباص منذ عام 2014 وحتى تاريخ ورود هذا السؤال؟

4 – هل رفعت دعاوى قضائية أو اتخذت إجراءات قانونية خارج دولة الكويت تتعلق بشراء طائرات من شركة إيرباص من قبل الجهات الرسمية في دولة الكويت؟ وهل تابعت الشركة أو الهيئة تلك الدعاوى والقضايا؟ وما موقفها منها؟